

قياس أثر الدعم الحكومي على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج

الانحدار الذاتي للفضوات الزمنية الموزعة خلال الفترة 1990-2022

Measuring the impact of government support on inflation in Algeria using an autoregressive model for time gaps distributed over the period 1990-2022

د / مختاري مصطفى

مخبر سياسة التنمية الريفية في السهوب
جامعة الجلفة (الجزائر)

m.mokhtari@univ-djelfa.dz

ط.د / زبير لميس حبيبة*

مخبر سياسة التنمية الريفية في السهوب
جامعة الجلفة (الجزائر)

lh.zebeir@univ-djelfa.dz

الملخص:

معلومات المقال

تناولت هذه الورقة البحثية دراسة علاقة الدعم الحكومي بالتضخم في الجزائر حيث تم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفضوات الزمنية الموزعة لدراسة اثر متغيرة الانفاق الحكومي على متغيرة التضخم التي تم قياسها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ، تم اللجوء إلى برنامج Eviews لتحليل النتائج القياسية بعد إدخال السلاسل الزمنية للمتغيرتين محل الدراسة خلال السنوات من 1990 إلى 2022 الخاصة بدولة الجزائر. توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الحكومي و التضخم أي ان الانفاق الحكومي يؤثر في التضخم بحيث اذا ارتفع الأول بوحدة واحد ارتفع الأخير ب 0.056

تاريخ الارسال:

2024/08/20

تاريخ القبول:

2024/09/22

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الدعم الحكومي
- ✓ التضخم
- ✓ نموذج ARDL

Abstract :

Article info

This research paper dealt with studying the relationship of government support to inflation in Algeria, where an autoregressive model for distributed time gaps was used to study the effect of the government spending variable on the inflation variable that was measured by the consumer price index. The Eviews program was used to analyze the standard results after inserting the time series for the two variables in place. Studying during the years from 1990 to 2022 for the state of Algeria, this study reached results, the most important of which is the existence of a Cointegration relationship between government spending and inflation, meaning that government spending affects inflation such that if the former increases by one unit, the latter increases by 0.056.

Received

20/08/2024

Accepted

22/09/2024

Keywords:

- ✓ Government support
- ✓ Inflation
- ✓ ARDL model

1. مقدمة:

لقد عرف العالم العديد من الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور مشاكل في النظام الاقتصادي خلقت فيه عدة صدمات و اختلالات , تمثل مجملها في الكساد , التضخم , الانكماش , تدهور في معدلات النم الاقتصادي , عجز في الموازنات العامة و غيرها الكثير , مست هذه الأزمات الدول النامية و المتقدمة و تكون حدتها بحسب قوة الصدمة الاقتصادية و الهيكل او المنظومة الاقتصادية لكل دولة . إن السياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسات المالية و النقدية و التي تكون من أولوياتها الحد من هذه المشاكل و تحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي من خلال إدارة أدوات هذه السياسات بالرفع أو الخفض للوصول إلى تحقيق أهدافها , من بين أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية هو الإنفاق الحكومي إذ أنه له دور فعال و بارز في تأثيره على مجمل النشاط الاقتصادي خاصة بما يتعلق بالاستقرار السعري و الاستقرار النقدي و يظهر تدخل الدولة في السيولة الاقتصادية بقيمه إنفاقها. من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعرف انتشارا في دول العالم هو ظاهرة التضخم و التي تقاس غالبا بالمستوى العام للأسعار , تلجأ أغلب الحكومات إلى إدارة الإنفاق الحكومي لكي يتماشى مع الوضع الاقتصادي في حالة التضخم . في ظل تطورات الأبحاث الاقتصادية و العلمية نلجأ إلى بعض الأساليب و النماذج الكمية القياسية التي تمكننا من الوصول إلى علاقة الإنفاق الحكومي بالتضخم و مدى تأثير كل متغيرة على الأخرى و من بين هاته النماذج القياسية فإننا نستحسن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL , إذ يسمح لنا هذا الأخير بدراسة كمية تحليلية ذات نتائج غير متحيزة من أجل معرفة درجة التأثير بين متغيرات الدراسة و الوقوف على نتائج حقيقة تفسر العلاقة بينهما .

1) إشكالية البحث

بعد ما ذكر يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية الآتية : إلى أي مدى يؤثر الإنفاق الحكومي بالتضخم في الجزائر ؟

2.1. فرضيات الدراسة :

- وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي و التضخم.

- الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة .

3.1. أهداف الدراسة :

- الوقوف على المفاهيم الأساسية للإنفاق الحكومي.

- إعطاء خلفية مفاهيمية حول ظاهرة التضخم.

4.1. منهج البحث :

من أجل الحصول على إجابة وافية لإشكالية البحث و اختبار فرضياته استخدمنا المنهج الوصفي و المنهج القياسي من خلال نموذج ARDL.

سـم الجانب النظري

2. الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي

نحاول هنا تقديم نظرة حول مفهوم و أهداف الدعم الحكومي الذي يعتبر من المفاهيم المتشعبة و التي لا يمكن حصرها في مفهوم واحد و هذا راجع لنظرة كل شخص وكل منظومة , حيث قال الأمريكي الكونغرس سنة 1972 حول هذه النقطة أن : " تعريف الدعم مثل تعريف الجمال يختلف باختلاف الناظر إليه و ما يريد التركيز عليه " .

1.2. مفهوم الدعم الحكومي:

أولا تعريف الدعم من الجانب اللغوي و الذي يعبر عن مجموع الأموال أو المساعدات التي تقوم الحكومة أو منظمة معينة بدفعها و ذلك من أجل خفض من تكاليف إنتاج خدمة أو منتج (بن شاعة، 2021، صفحة 755) . أما عن تعريفها من الناحية الاصطلاحية فإن الدعم الحكومي يتمثل في كونه عبارة عن مساهمات و مبالغ مالية محددة و مقدرة تدفع من طرف الحكومة أو أي مؤسسة عامة

(د.زروقي، 2022، صفحة 218) ، و هو أحد الأدوات المالية المركزية و المحلية و التي من خلالها تصل الدولة الى تحقيق أهدافها المرجوة (Kasri, 2024, p. 40) . وتعرّف منظمة الأغذية والزراعة الدعم بأنه برامج نقدية أو عينية تساعد على التخفيض من مستوى الفقر للمجتمع عن طريق إعادة توزيع الثروة وتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية و يكون ذلك بمحاولة توفير حد معين من التغذية المناسبة و تقديم مساعدة للأسر (يونس، 2021، صفحة 67)

تحدد منظمة التجارة العالمية WTO مفهوم الدعم الحكومي على الشكل التالي : (علي سيد، 2016، صفحة 2750)

- أي نشاط حكومي يحدد التزاما ماليا
 - الدعم الحكومي لتمويل مبادرات القطاع الخاص.
 - الدعم الحكومي من أجل تقديم تمويل لنشاط قطاع خاص يكون في شكل مبادرة
 - عرض الدولة لمجموع سلع أو خدمات التي لا تعتبر جزءا من هيكل أساسي.
 - أي قواعد مباشرة لها علاقة بتحويل الأموال مثل ضمانات القروض.
 - مجموع إيرادات حكومية لم تحصل عليها الحكومة من نشاط معين أو جهة محددة، كالدعم والقروض والإعفاءات.
 - تعهد الحكومة بمواصلة دعم الأسعار و ذلك محاولة للرفع من قيمة صادرات سلع معينة.
- وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الدعم الزراعي هو القيمة النقدية السنوية لجميع التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين و هي عبارة عن سياسة حكومية يكون الهدف منها تعزيز الزراعة و زيادة دخل المزارعين و خفض من نفقات و تكاليف إنتاجهم.

يُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة الحكومية (الدعم الحكومي) بأنها التزام الحكومة المالي تجاه نشاط ما تقدم ميزة بشكلين مباشر و آخر غير مباشر. وهذا التعريف أوسع من حيث القدرة و الهدف المقصود، فهو يشمل أيضاً الممارسات التي تستخدمها الحكومات لتوفير السلع والخدمات، أو إعفائها من الضرائب أو الرسوم. يؤخذ في الاعتبار تحصيل الإيرادات المستحقة، أو دعم الحكومة للدخل أو السعر (علي سيد، 2016، صفحة 2751)

أما بالنسبة للموسوعة الأمريكية فقد وصف الدعم الحكومي في قولها أنه يأخذ نوعين من الأشكال الأول عبارة عن تبرع مادي و الآخر نقدي و يكون غير قابل للاسترجاع و قد يكون هذا التعريف خاطئ و ذلك لأنه يركز على دعم الأسعار المحاسبية فقط، ونتيجة لذلك هناك تخفيضات في الأسعار المدعومة، وهذه التحويلات يقدمها الأفراد للحكومات على شكل استقرار سياسي واستقرار الأسعار، و هي تحويلات غير مرئية أي ليست بلموسة ولا يمكن حسابها (دندن و قدال، 2021، صفحة 551)

تعرفه الموسوعة البريطانية، على أنه عبارة عن إنفاق حكومي قد يكون مباشر و قد يكون غير مباشر ، و كذلك يكون في شكل امتيازات تقدم للأفراد أو المشاريع و تكون الفلسفة من ورائه تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية محددة ، و يكون الغرض و الساعي من هذه السياسة هو تحسين حياة كل من دخله ضعيف و إعادة توزيع الثروة بشكل عادل و كذا حماية الأصول الوطنية (دندن و قدال، 2021، صفحة 551)

ترى وزارة المالية الجزائرية أن الدعم الحكومي موجه في شكل من أشكال الإعانات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر نحو الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين و ذلك من أجل تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية من خلال تحسين مستوى الدخل و التخفيف من عبء نفقات المعيشة و إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض (د.زروقي، 2022، صفحة 218) .

2.2. أهداف الدعم الحكومي

أ- من الناحية الاقتصادية : (د.زروقي، 2022، صفحة 219)

يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى لها سياسة الدعم الحكومي في ما يلي:

- محاولة دعم الفئات الفقيرة و المهمشة عن طريق تقديم الإعانات في أشكال مختلفة سواء للمنتجات أو الخدمات
- توفير الدعم للصناعات الوطنية و ذلك من خلال دعم السلع المختلفة من أجل عرضها في السوق بأسعار معقولة للرفع من قيمة الصادرات و القدرة التنافسية لها.
- التوزيع العادل للدخل من أجل تقاسم ثروات البلد و خاصة النفطية منها.
- تشجيع الإستثمار و القضاء على البطالة من خلال الرفع من مستويات التوظيف عن طريق الدعم المالي للقطاعات الرئيسية.
- يمكن أن يكون هدفها سياسيا ، لطمأنة وتخفيف ظروف الازدحام الحالية
- تعتبر طريقة فعالة للقضاء على الاختلافات الاجتماعية و تسعى لتحقيق الانتعاش الاقتصادي و مساواة الفئات ذوات الدخل المنخفض و المتوسط

ب- من الناحية الاجتماعية

يهدف الدعم الحكومي إلى جملة من الأهداف تتمثل في : (دندن و د.قدال، 2022، صفحة 11)

- الوصول إلى مبادئ العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل عادل.
- إن الدعم الحكومي يضمن تقديم مساعدات و تحفيزات للمؤسسات الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق توفير مناصب الشغل و خفض من البطالة و تحسين المستوى المعيشي للفئات الهشة و الضعيفة و كذا متوسطة الدخل.
- لسياسة الدعم الحكومي دور جلي في تحسين المستوى المعيشي و الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع حيث أنه يوفر مصدر دخل لكل من المتقاعدين و الفقراء و ذوي الاحتياجات الخاصة و الأرامل و الأيتام و المطلقين و المسنين و غيرهم و يساهم في حل العديد من المشاكل الاجتماعية

3.2 الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية:

بعد أن تطور مفهوم الدولة و كيفية تدخلها في النشاط الاقتصادي متأثرة بالنظرة الكينزية يؤكد الأهمية البالغة للتسيير الحسن للإنفاق الحكومي إذ أن له تأثيرات عديدة و واضحة على أبعاد الاقتصاد نذكر منها: (Kasri, 2024, p. 44)

- التأثيرات المباشرة للإنفاق الحكومي على المكاسب المالية.
- التأثيرات المباشرة على الدخل القومي.
- الآثار على إعادة توزيع الدخل القومي.
- التأثيرات المباشرة على الاستهلاك الوطني.
- التأثيرات غير المباشرة على الدخل القومي (عن طريق المضاعف والمسرّع) .
- التأثيرات غير المباشرة على الاستهلاك الوطني .

3. الإطار المفاهيمي للتضخم

1.3 تعريف التضخم:

يعد التضخم أحد أكبر المصطلحات الاقتصادية الشائعة، ولكن على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريفه (MAHDAOUI & BOUCHRA, 2023, p. 97)، و تعددت زوايا الرؤيا لمفهوم التضخم و يرجع ذلك لتعدد

الباحثين و كذا النقاط المعتمد عليها لتعريف هذا الأخير من بينها أسباب نشأته و خصائصه و مظاهره , و يمكن تلخيص هذه التعريفات فيما يلي :

- التعريف المجمل و الذي اتفق الاقتصاديون عليه و هو أن " التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار و الخدمات التي تهم شريحة كبيرة و غير محدودة من المواطنين " (صغيري، 2008، صفحة 04), و من هنا نقول أن : (الشيخ طه، 2021، صفحة 05)

- التضخم هو الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع و الخدمات.
 - لا يعتبر ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المؤقت تضخماً إذ يجب أن يكون لفترة مستمرة.
 - الارتفاع في الأسعار الذي يطال فئة محدودة من المواطنين لا يعتبر تضخماً.
 - يمتاز التضخم بالحركة المتصاعدة , و بما يسمى بالاستمرار الذاتي.
 - اختلفت النظريات الاقتصادية التي تناولت مفهوم التضخم بحيث اعتبره أنصار النظرية الكمية للنقد ظاهرة نقدية و فقط , إذ أن النقود هي المسبب الوحيد له من خلال معادلة التبادل لفيشر (بن زروق، 2021، صفحة 02)
- $$M \cdot V = P \cdot T$$
- حيث أن:

V: سرعة دوران النقود و هي ثابتة .

T: حجم التبادل و هو ثابت.

و التضخم بالنسبة للنقدين، يتمثل في أن عرض النقود هو الذي يحدد المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. و يرتبط مستوى الأسعار ارتباطاً مباشراً بعرض النقود و له تأثير معاكس على القيمة الحقيقية للنقود (أي القوة الشرائية) (Trong, Thy, & Ngoc, 2022, p. 202).

- أما عن أنصار نظرية الدخل و الإنفاق فعرفوا التضخم على أنه تلك الزيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة التفاوت بين ما يتم عرضه و ما هو متاح للإنفاق.
- أما نظرية السوق فقد رأت أن التضخم هو انخفاض العرض العام للسلع و الخدمات مقابل الطلب العام (بن زروق، 2021، صفحة 03)

- وفقاً للنهج الكينزي، فإن التضخم يرجع إلى زيادة في الطلب الكلي. إذا ارتفع الطلب الكلي في الاقتصاد فوق مستوى التوظيف الكامل، فإنه يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار. هناك نهجان آخران يقدمان لنا تفسيراً آخر للتباين في مستوى السعر ويقولون أن التضخم يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي (Trong, Thy, & Ngoc, 2022, p. 202)

و يؤثر التضخم على القدرة الشرائية للفرد بحيث أن قيمة العملة المحلية تستمر في التدهور مقابل تصاعد الأسعار , يعني أن وحدة واحد من النقود تكفي لإقتناء كمية محددة من السلع و الخدمات أقل مما كانت عليه في فترات سابقة , و كذلك يؤدي لانخفاض قيمة العملة المعلىة مقابل العملات الأجنبية (حر و ضيف، 2024، صفحة 110).

2.3 أنواع التضخم:

أ- أنواع التضخم من حيث قوته :

✓ **التضخم الجامح :** يسمى كذلك بالتضخم العنيف , يعرف بأنه ذلك التضخم الذي تفوق أو تعادله نسبته 50% شهريا (هتهات، 2021، صفحة 11) , و هو أخطر الأنواع بحيث ترتفع الأسعار ارتفاعا جنونيا بشكل متواصل دون انقطاع و تدهور الدخل الحقيقي للفرد و القدرة الشرائية للمواطن (صغيري، 2008، صفحة 10) . و يؤثر بشكل مباشر على العملة المحلية فتصبح بدون قيمة و تكون زهيدة جدا , تتمثل خطورة هذا النوع من التضخم في المساس بالاقتصاد القومي بشكل مباشر حيث تفقد السلطات الحكومي القدرة على التحكم فيه أو الكبح منه , بحيث عند الانخفاض الهائل لقيمة النقود تفقد ميزتها كونها وسيط للتبادل و مخزن للقيمة و هنا يتجه المتعاملون إلى استخدامهما في حيازة الأصول العينية مثل الأراضي و المباني و السيارات ... و غيرها أو في قطاعات إنتاجية غير ذي فائدة و حينها يتعين على الحكومة أن تستبدل و تغير عملتها المحلية بشكل كامل , إن هذا النوع من التضخم يحدث في حالات نادرة كالحروب و الكوارث الطبيعية و مثال ذلك هو ما حدث لألمانيا في حرب عشرينيات القرن الماضي (بن زروق، 2021، صفحة 05) .

✓ **التضخم الزاحف :** و هو أقل خطورة من التضخم الزاحف , ظهر في القرن 20 و خاصة عند نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتساعد النمو الاقتصادي و الصناعي , وصفه الاقتصادي " شارل ليفنسون " بأنه شبيه بالمalaria و سماه بملاريا الاقتصاد , حيث اعتبره كداء لا يمكن التخلص منه (أبو رمضان، 2016، صفحة 17) .

يتمثل هذا التضخم في الارتفاع المستمر للأسعار لفترات طويلة و متواصلة و لا تكون هذه الزيادات عنيفة و مفاجئة إلا أنها تكون منخفضة و لكن متكررة لفترة تطول , مما يوجب على الأفراد الاعتياد عليها و التعايش مع الوضع (صغيري، 2008، صفحة 13) , هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهوره منها : (أبو رمضان، 2016، صفحة 18)

- الزيادة في عدد السكان دون أن يصاحبه زيادة في عرض السلع و الخدمات

- إصدار النقود دون أن تكون هناك زيادة حقيقية و ملموسة في الإنتاج.

- الزيادة في الطلب الفعال و تأخر في استجابة الجهاز الإنتاجي.

ب- أنواع التضخم من حيث سيطرة الدولة عليه:

✓ **التضخم المفتوح :** و يطلق عليه كذلك التضخم الطليق أو الظاهر و المكشوف , و هو يعبر عن تلك الحالة التي ترفع فيها الأسعار بشكل تلقائي تماشيا مع الوضع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب , بحيث لا تتدخل الدولة في الحد منه أو معالجته و تبقيه طليقا (الروي، 1984، صفحة 25) , و تتحكم فيه عدة أسباب منها : عدم مرونة الإنتاج و الحالة النفسية للمتعاملين . و يكون تأثيره واضحا و ملموسا و يصاحبه ارتفاع في الأجور و النفقات التي تتمتع بالمرونة و انخفاض القدرة الشرائية للأفراد تدريجيا (بن زروق، 2021، صفحة 07) .

✓ **التضخم المكبوت (مجمدي، 2003، صفحة 41):** أو ما يسمى بالتضخم المقيد أو المستتر و في هذه الحالة تتدخل الحكومة بفرض سيطرتها على الأسعار أي تسقيف الأسعار و بالتالي تبقى القدرة الشرائية للأفراد كما هي نتيجة أن الأسعار لم ترتفع , إلا أن هذا الأمر لن يدوم طويلا فسرعان ما ترتفع الأسعار بطريقة كبيرة و ذلك لأن المشكل لم يحل جذريا إذ يبقى هناك فرق بين العرض و الطلب و في هذه الحالة وجب على الحكومة الرفع من القدرة الانتاجية لزيادة العرض و كذا خفض من الطلب الكلي المستمر من أجل إحداث توازن بين الطلب و العرض.

ت- أنواع التضخم على أساس مصدره:

✓ **تضخم دفع الطلب** : ما يطلق عليه تضخم جذب الطلب و يحدث نتيجة ارتفاع الطلب الكلي و يبقى العرض (القدرة الانتاجية) كما هو أي بروز خلل بينهما , سواء كان الطلب نتيجة ارتفاع الاستثمار أو عجز الموازنة العامة أو تحقيق فائض في الميزان التجاري , و تلجأ الدولة إلى السياسة الانكماشية للمعالجة من خلال إصدار السندات أو الرفع من قيمة الضرائب و الحد من إصدار النقود التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج (الزعي و أبو الزيت، 2000، صفحة 141) .

• **تضخم التكاليف (دفع النفقة)** : يتحقق هذا التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج و ارتفاع الأجور أي أن ارتفاع الأسعار يكون من طرف البائعين و ذلك لارتفاع أسعار عوامل الإنتاج و يمكن القول أن التضخم التكاليفي يكون من طرف البائعين و التضخم الطلي يكون من طرف المشتري (صغيري، 2008، صفحة 16) و يتعلق هذا النوع عادة بما يلي (أبو رمضان، 2016، صفحة 16):

- ارتفاع أسعار الواردات
- ارتفاع الأرباح بحيث يسعى المنتجين و البائعين إلى زيادة و تضخم أرباحهم من خلال الرفع من أسعار المنتجات.
- الزيادة في أسعار عوامل الإنتاج أي كل ما له علاقة بمستلزمات الإنتاج و بالتالي تكون تكلفة السلع مرتفعة و يؤثر هذا على السعر النهائي للسلع .

✓ **التضخم المستورد** : الجميع يعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الأبرز والأهم في خلق و نقل التضخم العالمي باستخدام القدرات المالية والنقدية التي يقدمها النظام النقدي الدولي للدولار الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع تراكم الدولارات في البنوك المركزية في غالبية الدول الرأسمالية. ويعتبر التضخم المستورد من أهم مصادر التضخم الخارجي وغالبا ما يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي في دول العالم الثالث. (Bendakfal & Benelbar, 2021, p. 578)

كم الجانب التطبيقي

1. عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

1.1. □ التعريف بمتغيرات الدراسة التطبيقية :

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)** : تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية و زمنية للأسعار , تسعى للمقارنة بالاعتماد على نسبة الأساس يهتم بالتقلبات السعري على القدرة الشرائية للأفراد , و يعتبر أهم مؤشر لقياس التضخم

- **الإنفاق الحكومي (EXP)**: هو كل ما تنفقه الدولة من مصروفات مالية قصد تحقيق مصلحة عامة و إشباع حاجات عامة دون مقابل أو رد.

□ **حدود الدراسة القياسية** : اهتمت هذه الدراسة بتحديد أثر الإنفاق الحكومي على التضخم و بالتالي دراسة مؤشرين أساسيين و هما الإنفاق الحكومي (EXP) و التضخم ممثلا بالرقم القياسي للأسعار (CPI) و هذا خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1990 إلى 2022 في الجزائر.

□ **مصادر البيانات** : تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من الجهات المختصة حيث كان مصدر بيانات مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو البنك الدولي , أما ما يتعلق بمتغير الدعم الحكومي (الإنفاق الحكومي) فتم جمع بياناته من المركز الوطني للإحصاء (ONS) و ذلك خلال الفترة (2022/1990).

□ **معالجة البيانات** : للحصول على نموذج الدراسة القياسي تم معالجة متغيرات هذه الدراسة باستخدام برنامج (EViews 11).

الجدول رقم 01 : متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية (2022/1990).

رمز المتغير	اسم المتغير	فترة دراسة المتغير	مصدر البيانات
EXP	الإنفاق الحكومي	2022/1990	المركز الوطني للإحصاء ONS
CPI	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	2022/1990	البنك الدولي

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مؤشرات الدراسة

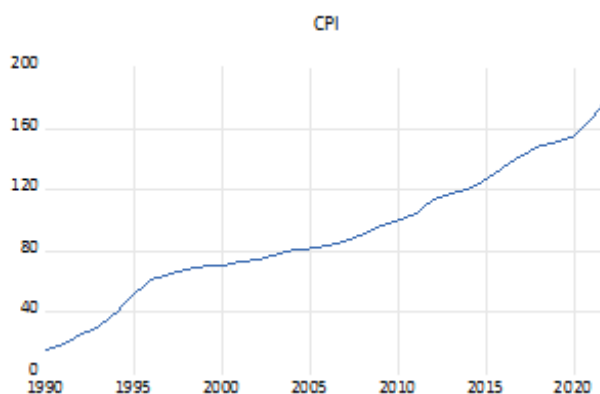
2. نتائج تقدير النموذج القياسي :

1.2. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية : إن أول خطوة يجب القيام بها في منهجية ARDL هي معرفة درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة و للوصول إلى ذلك وجب اختبار إستقراريتهما , و ذلك باللجوء إلى عدة اختبارات قد تكون أهمها هي اختبارات جذر الوحدة , اختبار ديكي و فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP) . و يلجأ البعض إلى التطور التاريخي للسلسلة الزمنية من أجل إعطاء نظرة حول تطورها و كذا يساعد في معرفة هل السلسلة مستقرة في المستوى أم لا , غير أنها لا تكون دقيقة و تختلف بحسب نظرة كل باحث . و نحاول هنا تقديم كل سلسلة زمنية في شكل بياني ثم نقوم باختبارات جذر الوحدة .

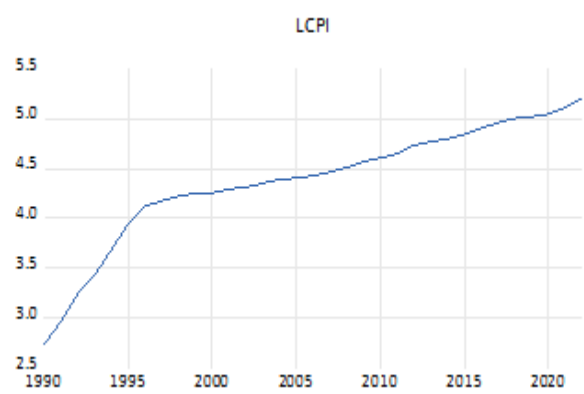
1.1.2. التطور التاريخي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

الشكل 02 : التطور التاريخي للرقم القياسي لأسعار المستهلك

الشكل 01 : التطور التاريخي للواريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews



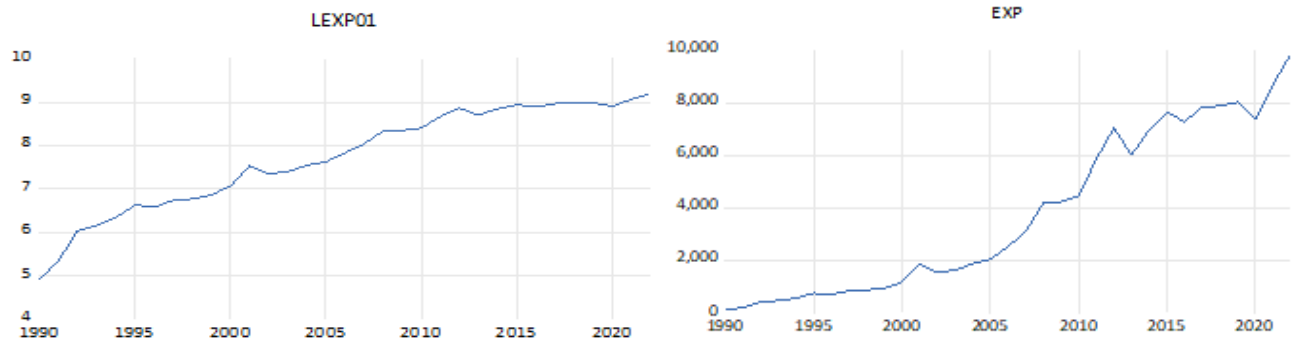
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ بالنظر إلى التطور التاريخي للرقم القياسي لأسعار المستهلك و للواريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك أنهما في ارتفاع مستمر مع مرور الزمن و هذا أن دل على شيء فإنما يدل على عدم إستقرارية السلسلة و يمكن القول أنها TS حيث أنها تتزايد بمرور الزمن و لا نجد فيها الكثير من الاضطرابات و التذبذبات , إلا أنه لا يمكن الجزم بعد إستقراريتهما إلى بعد إخضاعها لاختبارات جذر الوحدة .

الشكل 04 : التطور التاريخي لمتغيرة لواريتم الإنفاق الحكومي من

الشكل 03 : التطور التاريخي للإنفاق الحكومي من 1990 إلى 2022

1990 إلى 2022



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الشكل 03 الذي يمثل تطور الإنفاق الحكومي مع مرور الزمن حيث نلاحظ أنه في ارتفاع مستمر و متزايد عبر سنوات الدراسة فنجد أنه بلغ 137 مليار دج في بداية الدراسة (سنة 1990) و استمر في الارتفاع سنة بعد سنة , و انخفض بشكل بسيط سنة 2022 حيث بلغ 1551 مليار دج , و عاود في الارتفاع إلى أن بلغ أعلى نسبة 9859 مليار دج سنة 2022. و يعود هذا الارتفاع مع التذبذب البسيط في مبالغ الإنفاق الحكومي إلى مجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة للبلاد , و يمكن تفسير هذا بتحول دور الدولة من المنتج إلى الموزع حيث أن الدولة الجزائرية هي دولة اجتماعية . و نجد بالملاحظة أنه من سنة 1999 إلى 2022 أن الإنفاق الحكومي مرتفع بشكل كبير يرجع هذا إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول و البحوث المالية الكبيرة و تزايد الطلب على المواد البترولية لاستقرار الدول المصدرة و المنتجة لها حيث انتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية بغرض تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية , و ذلك من خلال لجوئها لتطبيق المخططات الإصلاحية من 2001 إلى غاية 2014. من خلال الشكل 04 و هو يمثل التمثيل البياني للسلسلة الزمنية لمؤشر الإنفاق الحكومي بعد إدخال اللوغاريتم عليه , حيث أننا نرى بعد الملاحظة أنه هناك ارتفاع مستمر و متزايد مع مرور الزمن لهذا المؤشر مما يمكننا من القول أن هذه السلسلة غير مستقرة عند المستوى و هي سلسلة من نوع TS لأننا نجد تأثير الاتجاه العام عليها . و لا يمكننا الجزم بذلك إلا بعد إخضاعها لاختبارات جذر الوحدة.

2.1.2. اختبارات جذر الوحدة ADF و PP :

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF / PP

المختبر	الاختبار	قيم t	المستوى	الفرق الأول	القرار
LCPI	ADF	المحسوبة	-6.359322	/	I(0)
		الحرارة عند 05 %	-3.557759	/	
	PP	المحسوبة	-5.021946	/	I(0)
		الحرارة عند 05 %	-3.557759	/	
LEXP	ADF	المحسوبة	-3.292396	-5.028727	I(1)
		الحرارة عند 05 %	-3.557759	-2.960411	
	PP	المحسوبة	-3.286024	-5.061261	I(1)
		الحرارة عند 05 %	-3.557759	-2.960411	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 11

من أجل معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية فإننا نقوم باختبارها اعتمادا على كل من اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع ADF و اختبار PP و اللذان يعتمدان على فرضية العدم القائمة على وجود جذر الوحدة أي عدم سكون السلسلة الزمنية . بالاستعانة ببرنامج Eviews 11 نقول أن السلسلة الزمنية (LCPI) مستقرة عند المستوى , حيث نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار ADF و PP بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5 % و هنا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل و نؤكد على عدم وجود جذر الوحدة أي يعني سكون السلسلة (LCPI) و تكاملها عند I(0). بالنسبة للسلسلة الزمنية المتعلقة ب لوغاريتم الإنفاق الحكومي (LEXP) فهي مستقرة عند الفرق الأول , حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار ADF و PP بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الحرجة عند 5 % مما يؤدي بنا إلى قبول فرض العدم الذي يوحي بعدم إستقرارية السلسلة , فنقوم بإخضاعها للفرق الأول و نؤكد على إستقرارية هذه الأخيرة لأننا قبلنا الفرض البديل لأن القيمة المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة عند 5 % , و هذا يدل على أن درجة تكامل السلسلة (LEXP) هي 1 أي I(1) . و بما أن كل من المتغيرتين كانتا مستقرتين عند المستوى و عند الفرق الأول و لا توجد درجة تكامل عند الفرق الثاني فإنه يمكننا اللجوء إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي للضغوط الزمنية الموزعة و المتباطئة (ARDL).

3.1.2. تقدير نموذج ARDL :

الجدول رقم 03 : نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LCPI Method: ARDL Date: 07/21/24 Time: 16:10 Sample (adjusted): 1992 2022 Included observations: 31 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LEXP01 Fixed regressors: C Number of models evaluated: 20 Selected Model: ARDL(2, 0) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCPI(-1)	1.474070	0.128945	11.43174	0.0000
LCPI(-2)	-0.610366	0.108795	-5.610245	0.0000
LEXP01	0.055590	0.015733	3.533228	0.0015
C	0.186506	0.079716	2.339633	0.0269
R-squared	0.996003	Mean dependent var	4.474440	
Adjusted R-squared	0.995559	S.D. dependent var	0.470585	
S.E. of regression	0.031362	Akaike info criterion	-3.966539	
Sum squared resid	0.026556	Schwarz criterion	-3.781509	
Log likelihood	65.48136	Hannan-Quinn criter.	-3.906224	
F-statistic	2242.517	Durbin-Watson stat	1.898125	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

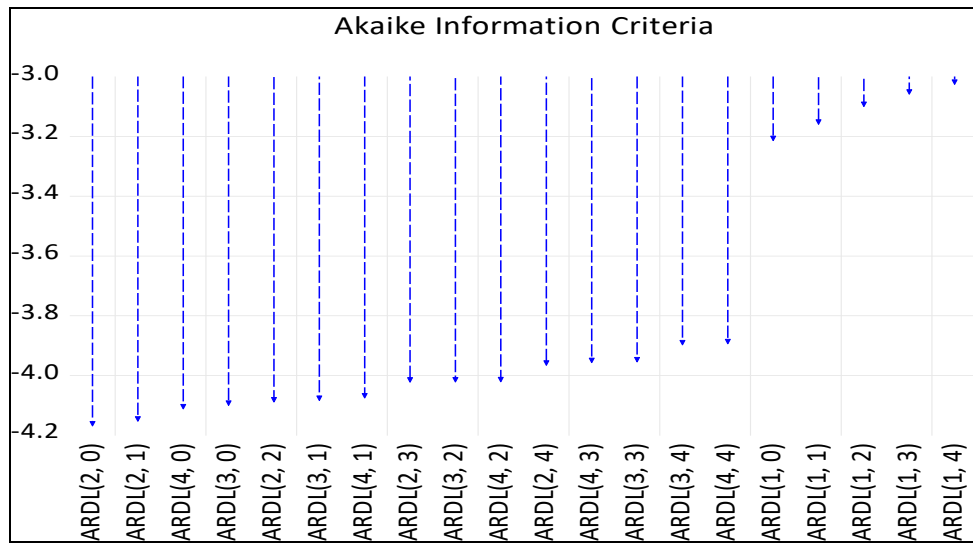
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 11

إن الجدول رقم 03 يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL باستخدام برنامج الإيفيوز حيث تشير هذه النتائج أن الاختبارات الإحصائية معنوية حيث أن النموذج ذو جودة عالية و يفسر 99 % من التغيرات الحاصلة في معادلة الانحدار و تبقى 1 % تدخل ضمن الأخطاء المتوقعة و هذا من خلال معامل التحديد , $R=(0.996)$ و نجد كذلك أن هذا النموذج المقدر خالي من الانحدار الزائف و ذلك لأن إحصائية فيشر المحسوبة معنوية عند مستوى الدلالة 1 % . و نقول أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا و يمكن صياغة معادلة الانحدار لهذا الأخير بالشكل التالي :

$$LCPI = 1.47407*LCPI(-1) - 0.610366*LCPI(-2) + 0.05559*LEXP + 0.186506$$

4.1.2. تحديد فترة الإبطاء

الشكل رقم 05 : نتائج تحديد فترات التباطؤ المناسبة للنمو للنموذج



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 11

بالنظر إلى الشكل رقم 05 نستنتج أن ARDL (2.0) هي فترة الإبطاء المثلى و المناسبة للنموذج و ذلك حسب المعايير المختلفة : Akaike info criterion , Schwarz criterion , Hannan-Quinn حيث تعتمد هذه المعايير على أقل قيمة

5.1.2. اختبار Bounds test

يهدف هذا الاختبار للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرين التابع و المفسر بحيث يعتمد على فرضيتين , الفرضية الصفرية H_0 و التي تدل على عدم وجود تكامل مشترك و الفرضية البديلة H_1 و التي تدل على وجود تكامل مشترك و يتم قبول أو قبول الفرضية العدمية من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لفيشر مع القيمة الحرجة لاختبار Bounds test عند مختلف مستويات الدلالة .

الجدول رقم 04 : نتائج اختبار Bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.764445	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	31	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 11

من خلال الجدول 04 المرفق أعلاه نجد أن القيمة المحسوبة $F\text{-statistic} = 5.764445$ و هي أكبر من كل القيم الحرجة عند مستويات 1% و 2.5% و 5% و 10% و بالتالي نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل و الذي يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر (الإنفاق الحكومي) إلى المتغير التابع (التضخم) .

6.1.2. تقدير المعادلة طويلة الأجل :

الجدول رقم 05 : نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل .

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(LCPI) Selected Model: ARDL(2, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 07/21/24 Time: 20:58 Sample: 1990 2022 Included observations: 31				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.186506	0.079716	2.339633	0.0269
LCPI(-1)*	-0.136296	0.034431	-3.958485	0.0005
LEXP01**	0.055590	0.015733	3.533228	0.0015
D(LCPI(-1))	0.610366	0.108795	5.610245	0.0000
* p-value incompatible with t-Bounds distribution. ** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXP01	0.407861	0.055255	7.381429	0.0000
C	1.368391	0.474868	2.881623	0.0077
EC = LCPI - (0.4079*LEXP01 + 1.3684)				

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 11

من خلال الجدول رقم 05 و الذي يوضح تقدير معادلة الأجل الطويل للنموذج المقدر نجد أن قيمة معامل المتغيرة LCPI(-1) يساوي 0.13692 - و باحتمال مساوي ل 0.00015 و هنا يتحقق لي جميع الشروط و هي سلبية المعامل و معنويته إحصائية و بالتالي نقول أن النموذج المقدر في الأجل الطويل يقوم بتصحيح الأخطاء الواردة في الأجل القصير و يمكن تحديد فترة ذلك بسنة و هذا لان تأخير المتغيرة LCPI(1) هو الواحد أي سنة واحد يمكن من خلالها تدارك و تصحيح الأخطاء .

7.1.2. العلاقة قصيرة الأجل (نموذج ECM) :

الجدول رقم 06 : نتائج تقدير نموذج ECM

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LCPI) Selected Model: ARDL(2, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 07/21/24 Time: 21:04 Sample: 1990 2022 Included observations: 31				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	0.610366	0.078561	7.769357	0.0000
CointEq(-1)*	-0.136296	0.031625	-4.309794	0.0002
R-squared	0.842079	Mean dependent var		0.071923
Adjusted R-squared	0.836633	S.D. dependent var		0.074869
S.E. of regression	0.030261	Akaike info criterion		-4.095572
Sum squared resid	0.026556	Schwarz criterion		-4.003056
Log likelihood	65.48136	Hannan-Quinn criter.		-4.065414
Durbin-Watson stat	1.898125			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 11

نهتم في هذا النموذج بمعامل CointEq(-1) حيث يجب أن يكون سالبا و ذو معنوية إحصائية و من خلال الجدول أعلاه نجد أن كلا الشرطين محقق حيث أن قيمة المعامل هنا مساوية ل -0.136296 و باحتمال 0.0002 إي لها دلالة إحصائية و بالتالي يمكن القول أن أخطاء النموذج في الأجل الطويل تصحح بنسبة تقدر بحوالي 14% خلال سنة .

3. التأكد من صلاحية النموذج:

1.3. إستقرارية البواقي:

الجدول رقم 07 : نتائج اختبار إستقرارية البواقي

Date: 05/22/24 Time: 12:18
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
1			0.474	0.474	7.6596	0.006
2			0.139	-0.111	8.3374	0.015
3			0.084	0.083	8.5958	0.035
4			0.070	0.009	8.7799	0.067
5			-0.097	-0.179	9.1492	0.103
6			-0.110	0.024	9.6479	0.140
7			-0.093	-0.060	10.019	0.188
8			0.048	0.160	10.122	0.257
9			-0.022	-0.130	10.145	0.339
10			-0.057	-0.002	10.305	0.414
11			-0.054	-0.036	10.453	0.490
12			-0.088	-0.120	10.873	0.540
13			-0.106	0.036	11.509	0.568
14			-0.127	-0.123	12.476	0.568
15			-0.108	0.028	13.216	0.586
16			-0.002	0.043	13.216	0.657

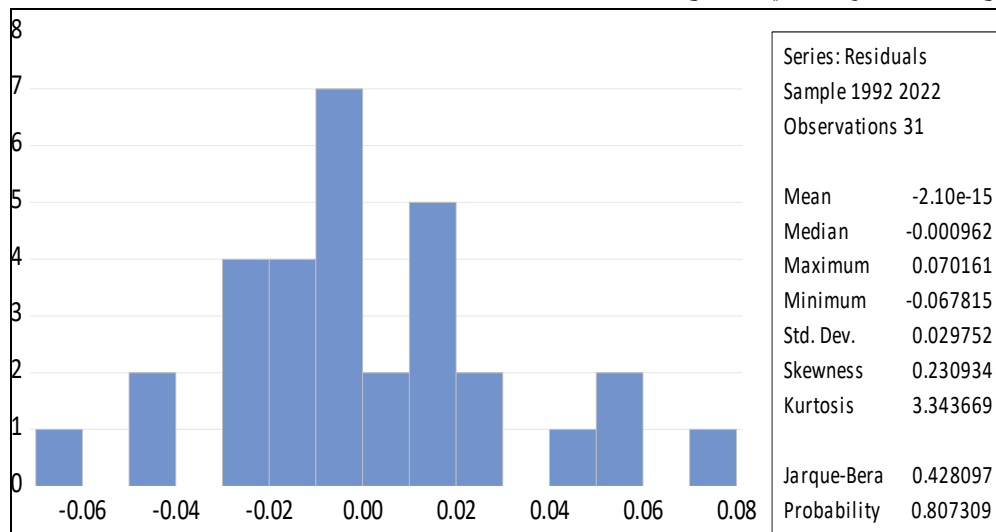
*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 11

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 07 فإنه يتضح لنا أن بواقي النموذج ذات تشويش أبيض و ذلك لأننا نجد أن التأخيرات كلها تقع داخل المجال .

2.3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera

الشكل رقم 04 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 11

من خلال الشكل أعلاه و الذي يبين نتائج اختبار للتوزيع الطبيعي فإننا نجد بالملاحظة للشكل البياني انه متناظر و يتبع التوزيع الطبيعي و نتأكد من ذلك بالاعتماد على احصائية Jarque-Bera=0.428097 و التي نجد أن احتمالها مساوي ل 0.807309 و نجد أنها اكبر بكثير من 5 % و بالتالي نرفض فرض العدم الذي يقر على عدم إتباعه للتوزيع الطبيعي و نقبل الفرض البديل و نؤكد أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي .

3.3. اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH-Test) :

الجدول رقم 09 : عدم ثبات تباين الأخطاء (ARCH-Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.562370	Prob. F(3,24)	0.2244
Obs*R-squared	4.574844	Prob. Chi-Square(3)	0.2057

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 11

من خلال ما توضحه نتائج اختبار ARCH فإننا نرفض الفرض البديل نقبل الفرضية المعدومة و التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين لبواقي النموذج و هذا استنادا على $Prob.F(3.24) = 0.2244$ و هي اكبر من 5 %

4.3. اختبار وجود الارتباط الذاتي بين بواق النموذج (LM-Test)

الجدول رقم 08 : نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج (LM-Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.566038	Prob. F(2,25)	0.5749	
Obs*R-squared	1.342961	Prob. Chi-Square(2)	0.5110	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 05/22/24 Time: 12:16				
Sample: 1992 2022				
Included observations: 31				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	0.090192	0.187164	0.481891	0.6341
LCPI(-2)	-0.067465	0.152464	-0.442499	0.6619
LEXP01	-0.009144	0.019051	-0.479986	0.6354
C	-0.034065	0.099326	-0.342963	0.7345
RESID(-1)	-0.110034	0.281444	-0.390965	0.6991
RESID(-2)	-0.275630	0.259285	-1.063040	0.2979
R-squared	0.043321	Mean dependent var	-2.10E-15	
Adjusted R-squared	-0.148014	S.D. dependent var	0.029752	
S.E. of regression	0.031878	Akaike info criterion	-3.881795	
Sum squared resid	0.025406	Schwarz criterion	-3.604249	
Log likelihood	66.16782	Hannan-Quinn criter.	-3.791322	
F-statistic	0.226415	Durbin-Watson stat	1.952616	
Prob(F-statistic)	0.947543			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 11

بملاحظة النتائج التي يبينها الجدول أعلاه نجد أن قيمة $Prob.F(2.25) = 0.5749$ أكبر بكثير من 5 % و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرض البديل و نؤكد على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواق النموذج و أنها مستقلة فيما بينها .

الخاتمة :

تعاين الاقتصاديات العالمية من عدة مشاكل بسبب حدوث إختلالات في توازنات ضرورية للحفاظ على عجلة الاقتصاد , من بين هاته الإختلالات و هذه الأزمات نجد ظاهرة التضخم , تسعى الحكومة بفرض سيطرتها كونها عنصر متدخل في النشاط الاقتصادي إلى حل المشكلة من خلال عدة أدوات و سياسات و قد يعتبر التحكم في الاتفاق الحكومي و ترشيده سببا في الحد منه , من خلال دراستنا حول الانفاق الحكومي و التضخم باستخدام نموذج ARDL تمكنا من الوقوف على عدة نتائج نذكرها كالتالي:

- سلسلتي متغيري الدراسة غير مستقران في المستوى و يصبحان ساكنين بعد إجراء الفرق الأول.
- وجود علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرة الإنفاق الحكومي و مؤشر الأسعار أي أن أحدهما يؤثر في الآخر.
- إن أخطاء النموذج تصحح في الأجل الطويل بنسبة 14 % خلال السنة.
- إن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحد يؤدي إلى زيادة مؤشر الأسعار ب 0.056.

الاقتراحات : بعد نتائج الدراسة نقترح عدة توصيات منها :

- التأكد من أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يتماشى مع القدرة الإنتاجية والقدرة الوطنية، فضلا عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وسيتضمن ذلك الاستخدام الأمثل للموارد العامة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية، دون ترك أي مجال للإسراف.
- لمعالجة مسألة الضغط التضخمي، يصبح من الضروري تقييم الإنفاق الحكومي على أساس إمكانات الاستثمار والجدوى الاقتصادية. ويتضمن ذلك توجيه الأموال الحكومية نحو الاستثمارات ذات أرباح كبيرة وإيجاد الوسائل المناسبة لتمويل هذه النفقات.
- لضمان عدم استخدام المدخرات الخاصة لتمويل الاستهلاك المفرط وبالتالي المساهمة في التضخم، فمن الضروري توجيه هذه الأموال إلى الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري وضع استراتيجيات ومبادرات شاملة تهدف إلى معالجة وكبح الفساد الإداري والمالي داخل المنظمات الحكومية.
- يعد التركيز على القطاعات الإنتاجية البديلة أمراً بالغ الأهمية لتنويع مصادر النمو الاقتصادي والتخفيف من التأثير الكبير للإنفاق الحكومي المسرف على ارتفاع الأسعار العامة في الجزائر.
- من أجل التخفيف من المخاطر الداخلية والخارجية، من الضروري مراجعة السياسات المالية والنقدية في الجزائر، وخاصة في قطاعات مثل الزراعة والصناعة. وهذا مهم بشكل خاص بالنظر إلى الدور الهام الذي يلعبه القطاع الزراعي في دفع التضخم في العديد من الدول النامية. والهدف من ذلك هو ضمان التنفيذ الواسع النطاق للسياسات الفعالة التي يمكنها معالجة هذه القضايا بفعالية.

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات :

- عبد الفتاح سليمان مجدي. (2003). علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام. القاهرة / مصر: غريب للطباعة و التوزيع.
- نبيل الروي. (1984). نظرية التضخم (المجلد 02). الإسكندرية / مصر: الثقافة الجامعية.
- هيثم الزعبي، و حسن أبو الزيت. (2000). أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.
- الأطروحات :
- السعيد هتهات. (2021). النذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990 - 2020 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح / ورقلة . الجزائر.
- إيمان بن زروق. (2021). التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 . الجزائر.

- فاطمة الزهراء صغيري. (2008). دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. الجزائر .
- مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان. (2016). العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في فلسطين , دراسة قياسية للفترة 2000-2015 (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية / غزة . فلسطين.

• المقالات :

- إسماعيل علي سيد. (2016). الآثار الإيجابية و السلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي. *مجلة الدراسات العربية* ، 33 (5)، الصفحات 2743-2790.
- الحاج بن شاعة. (2021). آليات الدعم الحكومي في الجزائر و دورها في التنويع الاقتصادي. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية* ، 09 (01)، الصفحات 753-773.
- رانيا الشيخ طه. (2021). التضخم , أسبابه , آثاره و سبل معالجته. *سلسلة كتيبات تعريفية* (18)، الصفحات 1-36.
- فاطمة الزهراء د.زروقي. (2022). دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010/2020. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* ، 06 (01)، الصفحات 216-229.
- فاطمة الزهرة حر، و فضيل البشير ضيف. (2024). أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1995-2022 . *دراسة قياسية باستخدام منهجية ardl. مجلة المنتدى و الأبحاث الاقتصادية* ، 08 (01)، الصفحات 108-118.
- فتحي حسن دندن، و زين الدين د.قدال. (2022). واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي و الاجتماعي. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية* ، 31 (3)، الصفحات 7-20.
- فتحي حسن دندن، و زين الدين قدال. (2021). الاقتصاد الموازي و انعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي. *مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال* ، 04 (01)، الصفحات 541-569.
- مراد يونس. (2021). واقع الدعم الحكومي في الجزائر ضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية* ، 02 (06)، الصفحات 65-81.

المراجع باللغة الأجنبية :

- Bendakfal, K., & Benelbar, M. (2021). The impact of imported inflation on domestic inflation in Algeria an ARDL Testing approach (1990-2019). *Journal of Mangament and Economic sciences projects* , 05 (02), pp. 576-595.
- Kasri, M. A. (2024). Reflction of Quantitive Easing Policy on Goverment Spending in Algeria 2017-2021. *Managment Economics Reserch Journal* , 06 (01), pp. 36-54.
- MAHDAOUI, M., & BOUCHRA, A. (2023). Measuring the efficiency of Algerian central bank against inflation. *Journal of Advanced Economic* , 08 (08), pp. 94-104.
- Trong, T. N., Thy, D. P., & Ngoc, A. T. (2022). Impact of fiscal and monetary policy on inflation in Vietnam. *Investment Management and Financial Innovations* , 19 (1), pp. 201-209